

Distr.
GENERAL

S/1999/61
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة
المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى
١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١٨٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وهو يغطي التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق، المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/652).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - خلال الأشهر الستة الماضية، استمرت الأعمال القتالية بين قوات الدفاع الإسرائيلية وأعوانها من اللبنانيين المحليين، وهم قوات الأمر الواقع، من ناحية، والعناصر المسلحة التي أعلنت مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، من ناحية أخرى. وسجلت قوة اليونيفيل ٣٨٦ عملية قامت بها عناصر مسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع (٣٤ منها في النصف الثاني من تموز/يوليه، و ٨٠ في آب/أغسطس، و ٦٤ في أيلول/سبتمبر، و ٦٩ في تشرين الأول/أكتوبر، و ٧١ في تشرين الثاني/نوفمبر، و ٤٧ في كانون الأول/ديسمبر و ٢١ في النصف الأول من كانون الثاني/يناير). وهذا هو أكبر عدد سجل من العمليات منذ وقت طويل. وأبلغ أيضا عن حدوث نحو ٢٨٠ عملية شمال نهر الليطاني. وقامت بالغالبية العظمى من تلك العمليات حركة المقاومة الإسلامية، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله الشيعية المسلمة. وأعلنت حركة أمل الشيعية مسؤوليتها عن نحو ٣٠ عملية. ونسبت بضعة عمليات لجماعات لبنانية أخرى. واستخدمت العناصر المسلحة في عملياتها الأسلحة الصغيرة ومدافع الهاون والقنابل الصاروخية والقذائف المضادة للدبابات والبنادق العديمة الارتداد والصواريخ والأجهزة المتفجرة. وأطلقت هذه العناصر نحو ٣٠٠٠ قذائف الهاون والصواريخ والقذائف المضادة للدبابات مقابل حوالي ٣٠٠ قذيفة في فترة الإبلاغ السابقة.

٣ - واستخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، في ردها على الهجمات أو في العمليات التي بدأتها، المدفعية ومدافع الهاون والدبابات وطائرات الهليكوبتر الحربية والطائرات الثابتة الجناحين والأجهزة المتفجرة. وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية ممارستها المتمثلة في القيام بعمليات قصف مدفعي وقائي ولكنها قللت من القيام بدوريات بعيدة المدى تتجاوز مواقعها الأمامية. وسجلت قوة اليونيفيل ما يقرب من ١٨ ٠٠٠ طلقة من المدفعية ومدافع الهاون والدبابات والقذائف أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٠ في المائة عن فترة الإبلاغ السابقة. وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية بسبع غارات جوية في منطقة عمليات يونيفيل؛ بالقرب من شقرا (٣ تشرين الثاني/نوفمبر)، وزيبقين (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)، وبرعشيت (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)، وياطر (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)، ورشكنايه (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر) وتلة حقبان (٣ كانون الأول/ديسمبر) وزيبقين (١٣ كانون الثاني/يناير). كما شنت ٥٨ غارة جوية أخرى ضد أهداف شمال نهر الليطاني. وكما حدث من قبل، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب واستمرت في فرض قيود على طبقة صيادي السمك المحليين.

٤ - وواصلت قوة اليونيفيل جهودها لحصر النزاع وحماية السكان من القتال، وبذلت القوة عن طريق شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة التي أقامتها وبرنامج الدوريات النشط، وكذلك عن طريق الاتصالات المستمرة مع الأطراف، قصارى جهودها لمنع استعمال منطقة عملياتها في الأنشطة العدائية ولتهدة الحالات التي قد تفضي إلى تصعيد التوتر. كما قامت القوة، حسب الاقتضاء، بنشر أفرادها لتوفير قدر من الحماية للقرى وللمزارعين العاملين في الحقول. ومع ذلك، قتل مدنيون أو أصيبوا في منطقة عمليات اليونيفيل على النحو التالي: أصيب مدني بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع في ٩ آب/أغسطس في مجدل زون. وأصاب نيران أطلقتها عناصر مسلحة مدنيين بالقرب من ربحانه يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر وجرح مدني آخر بالقرب من التيري يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر جرح مدني في تيري بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قتل مدني بالقرب من شقرا بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قتل مدني وجرح ثلاثة آخرون بالقرب من مركبا بصواريخ أطلقتها عناصر مسلحة.

٥ - وأبلغ أيضا عن وقوع عدد من الحوادث الخطيرة من خارج منطقة العمليات. ففي ٣١ تموز/يوليه، قتل مدني نتيجة انفجار قنبلة زرعتها عناصر مسلحة على جانب الطريق. وفي ٥ آب/أغسطس، قتل مدني بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي ٢٥ آب/أغسطس، في أعقاب وفاة عضو من قوات الأمر الواقع، قصفت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع مشغره (البقاع الغربي) مما أسفر عن جرح ستة مدنيين. وفي نفس المساء، أطلقت المقاومة الإسلامية ٤٠ صاروخا على الأقل إلى داخل شمال إسرائيل، مما تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين الإسرائيليين. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل مدني وجرح آخر بالقرب من عرب سليم بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية. ووقعت أخطر حادثة يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عندما قتلت امرأة وأطفالها الستة في غارة جوية إسرائيلية على وادي البقاع. وفي صباح اليوم التالي أطلقت المقاومة الإسلامية أكثر من ٤٠ صاروخا إلى داخل شمال إسرائيل نجم عنها إصابات طفيفة

بين المدنيين الإسرائيليين. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصيب سبعة من المدنيين في غارة جوية إسرائيلية على وادي البقاع.

٦ - وواصلت إسرائيل الاحتفاظ، ضمن حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرتها، بإدارة مدنية وبدائرة أمنية. واستمر تحسين الهياكل الأساسية في هذه المنطقة (شبكة الطرق، والكهرباء، والإمداد بالمياه، والمباني العامة)، وذلك بالاستعانة بأموال قدمتها الحكومة اللبنانية. ومع ذلك، فقد ظلت تلك المنطقة معتمدة اقتصادياً على إسرائيل، التي يذهب إلى العمل فيها يومياً أكثر من ٥٠٠ ٢ من السكان. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، قام مقاتلون مدنيون إسرائيليون بإزالة الطبقة الترابية العلوية من منطقة المريج وأخذوها إلى إسرائيل. وتوقف هذا النشاط بعد أن أثارت اليونيفيل المسألة مع قوات الدفاع الإسرائيلية.

٧ - وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع القيام بعمليات تفتيش في عدة قرى في المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل، وقامت من حين لآخر، بتقييد تحركات السكان. وتعرض عدد من المدنيين للاعتقال والسجن في "الخيام"، في حين طرد آخرون من قراهم وأمروا بمغادرة المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اعتقل موظف مدني محلي يعمل في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأرسل إلى "الخيام"، ولكن أطلق سراحه يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٨ - وكانت اليونيفيل تصادف أحياناً أثناء اضطلاعها بمهامها ردود أفعال عدائية من جانب كل من الجانبين. ففي ٣١ تموز/يوليه، في قطاع الكتيبة الأيرلندية، هددت عناصر مسلحة أفراد الأمم المتحدة لدى تحريهم لمخبأ ممكن للأسلحة وأطلقوا النيران على مقربة منهم. واحتجت اليونيفيل على الحادث عن طريق الجيش اللبناني. وفي ١٢ آب/أغسطس، عقب مشاحنة عند نقطة تفتيش تابعة للأمم المتحدة، علمت اليونيفيل بصدور أمر من أفراد الأمن المحليين التابعين لقوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع في حاصبيا بإطلاق النيران على مركبات الأمم المتحدة. وفي اليوم التالي، تعرضت ناقلة أفراد مدرعة تابعة لليونيفيل لنيران الأسلحة الصغيرة بالقرب من حاصبيا. وتم حل المسألة عن طريق التفاوض.

٩ - وقد حصلت اليونيفيل في تموز/يوليه ١٩٩٦ على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة وتلتفت تأكيدات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات بالقرب من مواقع القوة. ورغم التزام الجانبين عموماً بضبط النفس في هذا الصدد، لم يكن ذلك مطرداً. فقد أصبحت حوادث قيام عناصر مسلحة بعمليات بالقرب من مواقع الأمم المتحدة أكثر تواتراً. وازداد عدد حوادث إطلاق النيران على مواقع الأمم المتحدة أو بالقرب منها إلى ٩٨ حادثة (٧٠ من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، و ٢٥ من جانب عناصر مسلحة و ٣ من جانب عناصر مجهولة الهوية) بعد أن كان عددها ٧٢ حادثة خلال فترة الإبلاغ السابقة. وفي ١٩ آب/أغسطس، سقطت أربع من دانات المدفعية أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية على مقربة من إحدى مركبات الأمم المتحدة، فأصابت جندياً بولندي. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، تعرضت دورية راجلة تابعة للكتيبة النرويجية لنيران دبابة إسرائيلية بالقرب من قرية بلات؛ وجرح جندي نرويجي. واحتجت اليونيفيل على هذه الحوادث لدى السلطات المعنية.

١٠ - وواصلت قوة اليونيفيل تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في منطقة عملياتها وفي المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية في شكل رعاية طبية، ودوريات الحصاد، وتوزيع مواد تعليمية ومعدات على المدارس الفقيرة ودور الأيتام. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت القوة من الموارد المتاحة من البلدان المساهمة بقوات مشاريع للمياه، ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين. ووفرت المراكز الطبية والأفرقة المتنقلة التابعة لقوة اليونيفيل الرعاية لعدد يبلغ في المتوسط ٢٠٠ ٤ مريض من المدنيين شهريا وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان ما يقرب من ٢٠٠ حالة في الشهر. كما ساعدت القوة الحكومة اللبنانية في نقل الإمدادات وتوزيعها على القرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية عندما واجهت تلك القرى نقصا في الإمدادات بسبب القيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وتعاونت القوة طوال الفترة المشمولة بالتقرير تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان.

١١ - وكما حدث في الماضي، واصلت القوة تخلصها من الأعتدة الحربية غير المتفجرة في منطقة عملياتها. وأجري ما مجموعه ٤١ تفجيراً تحت المراقبة. وساعدت القوة أيضاً في إخماد الحرائق التي دمرت مساحات شاسعة من الأراضي في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

١٢ - وقام فريق الرصد المنشأ بموجب التفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعقد ١٦ اجتماعاً في مقر القوة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان. ووفرت القوة المرافق اللازمة لهذه الاجتماعات، كما وفرت وسائل انتقال لأعضاء الفريق.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

١٣ - في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت كتيبة هندية في القطاع الشرقي حيث حلت محل الوحدة النرويجية التي انفكت عن قوة اليونيفيل بعد أن خدمت فيها ما يربو على ٢٠ عاماً. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، كانت اليونيفيل تتكون من ٤٨٣ ٤ جندياً، من أيرلندا (٦١١)، وإيطاليا (٤٦)، وبولندا (٦٣٢)، وغانا (٦٤٦)، وفرنسا (٢٤٧)، وفنلندا (٤٩٢)، وفيجي (٥٨٨)، ونيبال (٦٠٤)، والهند (٦١٧)، وساعدت القوة في مهامها ٥١ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وبالإضافة إلى ذلك كانت القوة تستخدم ٤٨٦ موظفاً مدنياً، منهم ١٤٢ معينون دولياً و ٣٤٤ معينون محلياً. ولا يزال العميد جيوجي كينوسي كونريته قائداً للقوة. وتوضح الخريطة المرفقة انتشار أفراد القوة.

١٤ - ومنذ إنشاء القوة، قضى ٢٢٢ من جنود القوة نحبهم: ٧٦ نتيجة لإطلاق النار أو انفجار القنابل، و ٩٢ في حوادث و ٥٤ لأسباب أخرى. وبلغ مجموع الأفراد الذين أصيبوا بجراح ٣٣٤ جندياً من جراء إطلاق النار أو انفجار ألغام أو قنابل.

١٥ - وظلت القوة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وقدمت هذه السلطات مساعدة قيمة تتعلق بتناوب القوات والأنشطة السوقية في بيروت. وساعد الجيش اللبناني في تهدئة المجابهات مع العناصر المسلحة. كما قام بتوفير أماكن لإيواء بعض أفراد وحدات القوة أثناء قضاء إجازتهم في لبنان. وواصلت القوة التعاون مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية بشأن المسائل التي تتصل بصون القانون والنظام.

١٦ - ولم تحسم بعد مشكلة الإيجارات التي تدين بها حكومة لبنان لملاك الأراضي والأماكن التي تستخدمها قوة اليونيفيل. ولم يتلق جميع الملاك المدفوعات المستحقة لهم ولا يزال الخلاف مستمرا بشأن قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية.

رابعاً - المسائل المالية

١٧ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٧/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أن تعتمد مبلغاً إجماليه ١٤٣ مليون دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أي ما يساوي معدلاً شهرياً يبلغ إجماليه ١١,٩ مليون دولار لاستبقاء القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولهذا، إذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، فإن تكلفة استبقاء القوة لتلك الفترة ستقتصر على المعدل الشهري الذي توافق عليه الجمعية العامة.

١٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيفيل منذ إنشاء القوة ولغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مبلغاً قدره ١١٢,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٥٩٣,٢ مليون دولار.

خامساً - ملاحظات

١٩ - تواصل القتال بوتيرة أعلى في جنوب لبنان خلال الأشهر الستة الماضية، ولا تزال الحالة في المنطقة متقلبة وخطيرة مع احتمال تصاعدها في أية لحظة. وتعرض المدنيون مرة أخرى بكل أسف للقتل أو الأذى. وبذلت قوة اليونيفيل، على غرار ما كانت تفعل في الماضي، ما في وسعها لاحتواء النزاع وحماية السكان.

٢٠ - ولم تسفر اتصالاتي مع الأطراف والجهات المعنية الأخرى عن أية تطورات جديدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وسوف أواصل متابعة هذه المسألة عن كثب وسأبلغ المجلس بأي تغيير يطرأ على الحالة هناك.

٢١ - وقام الممثل الدائم للبنان، في رسالة موجهة إليّ في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/22)، بإبلاغي بطلب حكومته إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى.

٢٢ - وعلى الرغم من استمرار منع اليونيفيل من تنفيذ الولاية الواردة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإن مساهمة القوة في الاستقرار والحماية التي توفرها لسكان المنطقة لا تزال تتسم بالأهمية. ولذلك، فإنني أوصي بأن يستجيب مجلس الأمن لطلب حكومة لبنان فيمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٢٣ - وعليّ أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة. فقد بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حاليا ١١٢,٩ مليون دولار. وهذا يمثل المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتكون منها اليونيفيل. وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تقوم بتسديد أنصبتها المقررة بسرعة وبالكامل وتسوية جميع المتأخرات المتبقية. كما أود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة، ولا سيما من البلدان النامية، لما تبديه من تفهم وصبر في هذه الظروف العصيبة.

٢٤ - وختاماً، أود أن أشيد بالعميد جيوجي كينوسي كونريته وبجميع الرجال والنساء الذين يعملون تحت إمرته للأسلوب الذي يؤدون به مهامهم الشاقة التي غالباً ما تكتنفها المخاطر. ولقد كان المستوى الراقى لانضباطهم وسلوكهم مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.

- - - - -